

عقد التأسيس

والنظام الأساسي

شركة حديد الأردن
المساهمة العامة المحدودة

دائرة من البنية الشركات



شركة حديد الأردن
المساهم العامه المحدوده

المسجله لدى مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة

تحت رقم (226)
تاريخ 1993 / 3 / 29



عقد التأسيس

شركة حديد الأردن المساهمة العامة المحدودة

المادة (1) : اسم الشركة

شركة حديد الأردن المساهمة العامة المحدودة .

المادة (2) : مركز الشركة :

عمان ويحق للشركة فتح فروع ووكالات لها داخل المملكة الاردنيه الهاشميه وخارجها .

المادة (3) : رأس مال الشركة .

رأس المال المصرح به (45) مليون دينار اردني " خمسة وأربعون مليون دينار اردني " والمكتتب به (35) مليون دينار اردني " خمسة وثلاثون مليون دينار اردني " .

الماده (4) : غايات الشركة .

تهدف الشركة الى تحقيق الغايات والأغراض التاليه :

1- ان تقوم بانشاء وتأسيس وتملك وإدارة مصنع و / او مصانع لصناعة الحديد والصلب بجميع اصنافه واشكاله (حديد الخرسانه بجميع أطواله وسماكاته والزوايا والمربع والفاصون وميع اصناف حديد الحدادين) وان تنشئ وتقيم المصانع والمنشآت اللازمه لها والمنقوله عنها داخل المملكة الاردنيه الهاشميه وخارجها .

2- انشاء صناعات أخرى بعد الحصول على التراخيص الخاصه بكل منها من الجهات المهنيه والمختصه بذلك .

3- بيع وتسويق هذه المنتجات في الاسواق الاردنيه والخارج والدخول في العطاءات والمناقصات الحكوميه والخاصه .

4- استيراد الاجهزه والالات والمعدات والادوات والمواد الخام اللازم لأعمال الشركة .

5- الحصول على الوكالات والاختراعات والامتيازات والعلامات الصناعيه وتمثيل الشركات الصناعيه التجاربه المحليه والاجنبيه .



- 6- ان تنشئ وتؤسس مكاتب ووكالات ومحلات لتنفيذ غاياتها التي أسست من أجلها وفقا للقوانين والانظمة المرعيه داخل المملكه وخارجها .
- 7- ان تبتاع وتقتني وتأخذ على عاتقها جميع او بعض اعمال او املاك او التزامات اي شخص او شركه يقوم بالعمل المصرح لهذه الشركه القيام به او ان تمتلك او تحوز اي عقار او حقوق تنفق مع اي غايه من غايات هذه الشركه .
- 8- وبصوره عامه ان تبتاع وتستبدل وتستأجر وتبيع وترهن وتفك الرهن او تقتني بأية صوره اخرى أية اموال منقوله او غير منقوله او اية حقوق او امتيازات او براءات او حقوق تراها الشركه ضروريه او ملائمه بالنسبه الى اي من هذه الاغراض او تمتلك تملكا من شأنه تسهيل تحقيق غاياتها او منع او تقليل اي خساره او التزام ينتظر وقوعه شريطة ان لا يكون شراء الاراضي بقصد الاتجار بها .
- 9- ان تعقد اتفاقيات مع اية حكومه او سلطه او مع اية نقابه او شركه او شخص او اشخاص طبيعيين مهنيين يترأى لها ان تلك الاتفاقات قد تساعدها على بلوغ غاياتها او اي منها وان تستحصل من اية حكومه او سلطه او نقابه او مقاولات او مراسيم او حقوق او امتيازات ترى انها مستحسنه وان تباشر تنفيذ احكام هذه البراءات والمقاولات والمراسيم او الحقوق او الامتيازات وان تعمل بموجبها .
- 10- ان تستثمر وتتصرف بأموالها المنقوله وغير المنقوله والتي لا تحتاج اليها في الحال و / أو بالكيفيه التي تقرر من حين لآخر وفق احكام القوانين والانظمة المرعيه .
- 11- ان تدخل مع اي شركه او شخص في اي ترتيب لاقتسام الارباح والتعاون والمشاركه والمشاريع المشتركه والامتيازات المتبادله او غير ذلك من اعمال .
- 12- ان تقترض الاموال الضروريه لاشغالها او لامور تتعلق بها او تجمعها او تؤمن دفعه وان تقوم برهن املاكها لضمان ديونها او اي التزامات اخرى تلتزم بها وتقديم الكفالات اللازمه والمتصله بأغراض الشركه .
- 13- ان تقبض ثمن اية املاك او حقوق او بضائع او منتجات او اموال منقوله أو غير منقوله باعتها أو تصرفت بها بوجه اخر اما بالنقد او باقساط او خلافا او باسهم في اية شركه او هيئه مسجله وان تمتلك وتتصرف وتتعامل على اية وجوه اخرى بتلك الاسهم



او السندات الماليه التي امتلكتها على الوجه المذكور شريطة ان لا يتضمن ذلك الاتجار بالاراضي او اعمال الوساطات من بيع وشراء او بيع الاسهم والسندات ووفق احكام القوانين والانظمه المرعيه .

14- ان تقوم بجميع الامور المذكوره اعلاه او باي منها بنفسها او بواسطة وكلاء عنها او امناء او خلافهم وسواء كانت وحدها او بالاشتراك مع غيرها ووفق القوانين الانظمه المرعيه .

15 – الاستثمار في مشاريع الطاقه والصناعات المعدنيه .

16 – توليد الطاقه الكهربائيه باستخدام مصادر الطاقه المتجدده .

17 – الاستثمار في مجال توليد الطاقه .

18 – ادارة وحفظ وتوفير الطاقه .

19 – التجاره والاستثمار في مجال تكنولوجيا الطاقه والطاقه المتجدده .

20 – الدخول مع جهات خاصه او عامه اجنبيه او محليه في العقود والاتفاقيات التي تراها الشركه لازمه ومناسبه لاعمالها لتنفيذ هذه الاتفاقيات والغايات .

21 – تمثيل الشركات والمؤسسات الاجنبيه والمحليه والحصول على وكالاتها التجاريه .

22 – ان تشتري او تستاجر وتستبدل وتؤجر وتمتلك اي اراضي او ابنيه او عقارات

او براءات او تراخيص او امتياز اختراع او اموال منقوله و غير منقوله او مكانات او الات تحتاجها الشركه ولها ان تتصرف بها وفق مصلحتها شريطة ان يكون شراء العقارات بقصد الاتجار .

23 – بيع وشراء الخرده والسكراب و الدخول في العطاءات المتعلقه بها .

24 – ادارة المشاريع الصناعيه للاخرين .

25 – انشاء المجمعات السكنيه والتجاريه .



المادة (5) : ادارة الشركه .

يتولى ادارة الشركه وتصريف شؤونها مجلس اداره مؤلف من خمسة اعضاء يتم اختيارهم بطريق الانتخاب لمدة اربع سنوات وذلك وفقا للقوانين والانظمة المرعيه والنظام الاساسي للشركه .

الماده (6) : المفوضين بالتوقيع عن الشركه :

يتولى التوقيع عن الشركه الشخص او الاشخاص الذي يعينهم مجلس الاداره بقرار من حين لآخر .

الماده (7) : مدة الشركه .

غير محدوده .

الماده (8) : مسؤولية المساهمين .

محدوده بقيمة الاسهم التي يملكونها في رأسمال الشركه .

الماده (9) : تاريخ ابتداء العمل .

من تاريخ تسجيلها لدى كافة الجهات الرسميه .

الماده (10) : المؤسسون .

يلتزم المؤسسون بعدم بيع اسهمهم في الشركه لمدته لا تقل عن سنتين من تاريخ منح الشركه حق الشروع بالعمل وتوضع اشارة حضر التصرف بالسهم التأسيس وفق احكام القانون وعلى ظهر شهادة ملكية الاسهم وفي سجل المساهمين .



وفيما يلي أسماء المؤسسين وجنسية وعدد الاسهم وقيمتها بالدينار لكل منهم :

الاسم - المؤسس	الجنسية	عدد الاسهم	القيمة بالدينار
1 بنك الاسكان	أردنية	500.000	500.000
2 بنك الاردن	أردنية	350.000	350.000
3 محمد عبد القادر شاهين	أردنية	300.000	300.000
4 عوني زكي شاکر	سعوديه	300.000	300.000
5 مؤسسة الضمان الاجتماعي	أردنية	300.000	300.000
6 توفيق شاکر فاخوري	أردنية	250.000	250.000
7 شركة المدى للاستثمار	أردنية	250.000	250.000
8 مهدي حسني الصفي	أردنية	250.000	250.000
9 شركة عبد الرحيم جردانه واولاده	أردنية	250.000	250.000
10 ثروت طاهر البرغوثي	أردنية	250.000	250.000
11 نبيل غطاس الصراف	أردنية	250.000	250.000
12 خالد عبد الكريم الحله	أردنية	200.000	200.000
13 مروان عبد الكريم الحله	أردنية	200.000	200.000
14 محمد عبد الغني العمد	أردنية	200.000	200.000
15 عيسى سعيد رزق المصري	أردنية	200.000	200.000
16 محمد سميح بركات	أردنية	200.000	200.000
17 مولود عبد القادر ناغوج	أردنية	200.000	200.000
18 الشرق الاوسط للتأمين	أردنية	150.000	150.000
19 بنك المؤسسة العربية المصرفية - الاردن	أردنية	150.000	150.000
20 الشركة العربية للاستثمارات م .	أردنية	150.000	150.000
21 سهيل حنا ابراهيم نده	أردنية	150.000	150.000
22 نزار عبد الرحيم جردانه	أردنية	150.000	150.000
23 بديعه محمد بدران	أردنية	150.000	150.000
24 عبد اللطيف امين مرعي	أردنية	150.000	150.000
25 خلف حنا حادين	أردنية	125.000	125.000
26 اشرف سيدو الكردي	أردنية	125.000	125.000
27 درويش مصطفى الصعيدي	أردنية	100.000	100.000
28 ش . متقال وشوطة وسامي عصفور	أردنية	100.000	100.000



29	تيسير شوكت التابلسي	أردنية	100.000	100.000
----	---------------------	--------	---------	---------

30	سيف الدين حميد تسبينه	أردنية	100.000	100.000
31	سهيل فؤاد حسن	أردنية	100.000	100.000
32	زهير فؤاد الشاعر	أردنية	100.000	100.000
33	توفيق سليم خليل مرار	أردنية	100.000	100.000
34	بنك الاتحاد للاذخار والاستثمار	أردنية	100.000	100.000
35	كامل نمر ناصر جلاذ	أردنية	100.000	100.000
36	ناجي حسين الهمشري	أردنية	100.000	100.000
37	عازر الخوري بواب	أردنية	100.000	100.000
38	جورد جبران خنوف	أردنية	100.000	100.000
39	محمد عليان ظاهر عبد الحق مرقه	أردنية	100.000	100.000
40	كمال جميل البسطامي	أردنية	100.000	100.000
41	صندوق التقاعد لنقابة المهندسين	أردنية	100.000	100.000
42	عدنان محمد بدران	أردنية	80.000	80.000
43	عمر هاني ضمان ايوب	أردنية	75.000	75.000
44	سامح طلعت حسن السيفي	أردنية	75.000	75.000
45	عادل ابو خجيل	أردنية	75.000	75.000
46	هاني ضمان ايوب	أردنية	75.000	75.000
47	مضر محمد بدران	أردنية	75.000	75.000
48	ريما توفيق ايوب	أردنية	60.000	60.000
49	عوده نصر الخوري	أردنية	60.000	60.000
50	محمد عوده ابراهيم	أردنية	50.000	50.000
51	ادوارد الفار	أردنية	50.000	50.000
52	محمد وليد امين مرعي	أردنية	50.000	50.000
53	محمد جواد فؤاد مرعي	أردنية	50.000	50.000
54	سامي ابراهيم قموه	أردنية	50.000	50.000
55	منذر ابراهيم الفاهوم	أردنية	50.000	50.000
56	عمر منذر ابراهيم الفاهوم	أردنية	50.000	50.000
57	عبد القادر عبد الله احمد القاضي	أردنية	50.000	50.000
58	هاني عبد القادر القاضي	أردنية	50.000	50.000
59	سامر عبد القادر القاضي	أردنية	50.000	50.000
60	وانل عبد القادر القاضي	أردنية	50.000	50.000



50.000	50.000	اردنيه	المتحده للاستثمارات الماليه	61
50.000	50.000	اردنيه	خليل محمود علي النعيمات	62
50.000	50.000	اردنيه	فخري ابراهيم حزينه	63
50.000	50.000	اردنيه	ركني فريح صويص	64

دائرة مراقبة الشركات



50.000	50.000	أردنية	سهيل سالم توفيق مرار	65
50.000	50.000	أردنية	اسامه توفيق سليم مرار	66
50.000	50.000	أردنية	امجد توفيق سليم مرار	67
50.000	50.000	أردنية	يوسف فوزي البرغوثي	68
50.000	50.000	أردنية	سلطان عبد المجيد العدوان	69
50.000	50.000	أردنية	مي زوجة سلطان العدوان	70
50.000	50.000	أردنية	رفيق محمد الشيخ علي	71
50.000	50.000	أردنية	معن علي محمد سحيحات	72
50.000	50.000	أردنية	يزن علي محمد سحيحات	73
50.000	50.000	أردنية	ربيعة محمد بدران	74
50.000	50.000	أردنية	مؤسسة علي كريم للانشاءات	75
50.000	50.000	أردنية	عبد الرحيم عوض ملبس	76
50.000	50.000	أردنية	عدنان ابو كلام	77
50.000	50.000	أردنية	رامز توفيق ايوب	78
50.000	50.000	أردنية	سمير توفيق ايوب	79
50.000	50.000	أردنية	نانله يوسف النابلسي	80
50.000	50.000	أردنية	الشركة المتحدة للاشغال المعدنية	81
50.000	50.000	أردنية	تأجير وصيانة الاليات والمعدات	82
50.000	50.000	أردنية	عدنان عبد الكريم البليبيسي	83
50.000	50.000	أردنية	شركة نبيل طوقان وشركاه	84
50.000	50.000	أردنية	ابراهيم عبد الكريم البليبيسي	85
50.000	50.000	أردنية	سليمان عبد الكريم البليبيسي	86
50.000	50.000	أردنية	شكيب عبد الكريم البليبيسي	87
50.000	50.000	أردنية	فاروق عبد الكريم البليبيسي	88
50.000	50.000	أردنية	عبد العزيز عبد الكريم البليبيسي	89
50.000	50.000	أردنية	معتز عبد الكريم البليبيسي	90
50.000	50.000	أردنية	عزمي قاسم الماضي	91
50.000	50.000	أردنية	محمد زكي اصلان	92
50.000	50.000	أردنية	اكرم موسى سلمان القسوس	93
50.000	50.000	أردنية	عماد مضر بدران	94
50.000	50.000	أردنية	احمد توفيق الخليلي	95
50.000	50.000	أردنية	محمد علي خورما	96
50.000	50.000	أردنية	عوني عبد الرحمن جمجوم	97
50.000	50.000	أردنية	طلعت عبد الجواد مرعي	98



40.000	40.000	أردنيه	سعيد نجم الدين الترك	99
--------	--------	--------	----------------------	----

30.000	30.000	أردنيه	نبيل اكرم ابو الهدى	100
30.000	30.000	أردنيه	محمد امين ابو عساف	101
25.000	25.000	أردنيه	محمد كمال سامي عصفور	102
25.000	25.000	أردنيه	عبد الله كمال سامي عصفور	103
25.000	25.000	أردنيه	ليلاس كمال سامي عصفور	104
25.000	25.000	أردنيه	حكمت علي الساكت	105
25.000	25.000	أردنيه	مصطفى عوض مصطفى ملبس	106
25.000	25.000	أردنيه	صبحي عوض مصطفى ملبس	107
25.000	25.000	أردنيه	ناظم جمعه محمد ملبس	108
25.000	25.000	أردنيه	رمزي فتحي محمد	109
25.000	25.000	أردنيه	علي محمد عبد الرزاق عابدين	110
25.000	25.000	أردنيه	محمد ثابت عبدالرؤوف الظاهر	111
25.000	25.000	أردنيه	خالد وحيد راغب الكيلاني	112
25.000	25.000	أردنيه	الشريف شاكر بن زيد	113
25.000	25.000	أردنيه	" محمد شريف " علي الزعبي	114
25.000	25.000	أردنيه	نعيم الزابري	115
25.000	25.000	أردنيه	حسن عبد الكريم مرعي	116
25.000	25.000	أردنيه	حسين عبد الكريم مرعي	117
25.000	25.000	أردنيه	عدنان صبري الحسيني	118
25.000	25.000	أردنيه	غسان طاهر عرفات	119
25.000	25.000	أردنيه	سميه جبور سليم حبايب	120
25.000	25.000	أردنيه	منير ناصيف خوري	121
25.000	25.000	أردنيه	بخيت نجيب البخيت	122
25.000	25.000	أردنيه	خليل علي صلاح الشوعان	123
25.000	25.000	أردنيه	مسلم عبد القادر شموط	124
25.000	25.000	أردنيه	عوني فؤاد المصري	125
25.000	25.000	أردنيه	عصام ميخائيل جميل شعبان	126



11,000,000	11,000,000		المجموع
------------	------------	--	---------

دائرة مراقبة الشركات



النظام الأساسي

شركة حديد الأردن المساهمة العامة المحدودة

1 - اسم الشركة :

شركة حديد الأردن المساهمة العامة المحدودة .

2 - مركز الشركة :

عمان ويحق للشركة فتح فروع ووكالات لها داخل المملكة الاردنيه الهاشميه وخارجها .

3 - غايات الشركة :

تهدف الشركة الى تحقيق الغايات والأغراض التاليه :

- 1- ان تقوم بانشاء وتأسيس وتملك وإدارة مصنع و / او مصانع لصناعة الحديد والصلب بجميع اصنافه واشكاله (حديد الخرسانه بجميع أطواله وسماكاته والزوايا والمربع والفاصون وميغ اصناف حديد الحدادين) وان تنشئ وتقيم المصانع والمنشآت اللازمه لها والمنقله عنها داخل المملكة الاردنيه الهاشميه وخارجها .
- 2- انشاء صناعات أخرى بعد الحصول على التراخيص الخاصه بكل منها من الجهات المهنيه والمختصه بذلك .
- 3- بيع وتسويق هذه المنتجات في الاسواق الاردنيه والخارج والدخول في العطاءات والمناقصات الحكوميه والخاصه .
- 4- استيراد الاجهزه والالات والمعدات والادوات والمواد الخام اللازم لأعمال الشركه .
- 5- الحصول على الوكالات والاختراعات والامتيازات والعلامات الصناعيه وتمثيل الشركات الصناعيه التجاربه المحليه والاجنبيه .
- 6- ان تنشئ وتؤسس مكاتب ووكالات ومحلات لتنفيذ غاياتها التي أسست من أجلها وفقا للقوانين والانظمه المرعيه داخل المملكة وخارجها .



- 7- ان تبتاع وتقتني وتأخذ على عاتقها جميع او بعض اعمال او املاك او التزامات اي شخص او شركة يقوم بالعمل المصرح لهذه الشركة القيام به او ان تمتلك او تحوز اي عقار او حقوق تتفق مع اي غايه من غايات هذه الشركة .
- 8- وبصوره عامه ان تبتاع وتستبدل وتستأجر وتبيع وترهن وتفك الرهن او تقتني بأية صوره اخرى أية اموال منقوله او غير منقوله او اية حقوق او امتيازات او براءات او حقوق تراها الشركة ضروريه او ملائمه بالنسبه الى اي من هذه الاغراض او تمتلك تملكا من شأنه تسهيل تحقيق غاياتها او منع او تقليل اي خساره او التزام ينتظر وقوعه شريطة ان لا يكون شراء الاراضي بقصد الاتجار بها .
- 9- ان تعقد اتفاقيات مع اية حكومه او سلطه او مع اية نقابه او شركة او شخص او اشخاص طبيعيين مهنيين يتراءى لها ان تلك الاتفاقات قد تساعدها على بلوغ غاياتها او اي منها وان تستحصل من اية حكومه او سلطه او نقابه او مقاولات او مراسيم او حقوق او امتيازات ترى انها مستحسنه وان تباشر تنفيذ احكام هذه البراءات والمقاولات والمراسيم او الحقوق او الامتيازات وان تعمل بموجبها .
- 10- ان تستثمر وتتصرف بأموالها المنقوله وغير المنقوله والتي لا تحتاج اليها في الحال و / أو بالكيفيه التي تقرر من حين لآخر وفق احكام القوانين والانظمه المرعيه .
- 11- ان تدخل مع اي شركة او شخص في اي ترتيب لاقتسام الارباح والتعاون والمشاركه والمشاريع المشتركه والامتيازات المتبادله او غير ذلك من اعمال .
- 12- ان تقترض الاموال الضروريه لاشغالها او لامور تتعلق بها او تجمعها او تؤمن دفعه وان تقوم برهن املاكها لضمان ديونها او اي التزامات اخرى تلتزم بها وتقديم الكفالات اللازمه والمتصله بأغراض الشركة .
- 13- ان تقبض ثمن اية املاك او حقوق او بضائع او منتجات او اموال منقوله أو غير منقوله باعتها أو تصرفت بها بوجه اخر اما بالنقد او باقساط او خلافا او باسهم في اية شركة او هيئه مسجله وان تمتلك وتتصرف وتتعامل على اية وجوه اخرى بتلك الاسهم او السندات الماليه التي امتلكتها على الوجه المذكور شريطة ان لا يتضمن ذلك الاتجار بالاراضي او اعمال الوساطات من بيع وشراء او بيع الاسهم والسندات ووفق احكام القوانين والانظمه المرعيه .



14- ان تقوم بجميع الامور المذكوره اعلاه او باي منها بنفسها او بواسطة وكلاء عنها او امناء او خلافهم وسواء كانت وحدها او بالاشتراك مع غيرها ووفق القوانين الانظمه المرعيه .

15 – الاستثمار في مشاريع الطاقه والصناعات المعدنيه .

16 – توليد الطاقه الكهربائيه باستخدام مصادر الطاقه المتجدده .

17 – الاستثمار في مجال توليد الطاقه .

18 – ادارة وحفظ وتوفير الطاقه .

19 – التجاره والاستثمار في مجال تكنولوجيا الطاقه والطاقه المتجدده .

20 – الدخول مع جهات خاصه او عامه اجنبيه او محليه في العقود والاتفاقيات التي تراها الشركه لازمه ومناسبه لاعمالها لتنفيذ هذه الاتفاقيات والغايات .

21 – تمثيل الشركات والمؤسسات الاجنبيه والمحليه والحصول على وكالاتها التجاريه .

22 – ان تشتري او تستاجر وتستبدل وتؤجر وتمتلك اي اراضي او ابنيه او عقارات

او براءات او تراخيص او امتياز اختراع او اموال منقوله و غير منقوله او ماكنات او الات تحتاجها الشركه ولها ان تتصرف بها وفق مصلحتها شريطة ان يكون شراء العقارات بقصد الاتجار .

23 – بيع وشراء الخرده والسكراب و الدخول في العطاءات المتعلقة بها .

24 – ادارة المشاريع الصناعيه للاخرين .

25 – انشاء المجمعات السكنيه والتجاريه.

4 – مدة الشركه :

غير محدوده

5 – مسؤوليه المساهمين .

محدوده بقيمة الاسهم التي يملكونها في رأسمال الشركه .

6 – رأس مال الشركه .

رأس المال المصرح به (45) مليون دينار اردني " خمسة " وأربعون مليون

دينار اردني " والمكتتب به (35) مليون دينار اردني " خمسة " وثلاثون مليون

دينار اردني " .



7 - زيادة رأسمال الشركة او تخفيضه :

أ - يجوز للشركة زيادة رأسمالها بقرار تصدره الهيئة العامة غير العاديه بأكثرية لا تقل عن (75 %) من مجموع الاسهم الممثله بالاجماع وذلك بالقدر الذي تتطلبه مصلحة الشركة ووفق احكام القانون وبالطرق التاليه :

- 1 - يطرح السهم للاكتتاب العام .
 - 2 - بالاكتتاب الخاص من المساهمين وغيرهم .
 - 3 - بضم الاحتياطي الاختياري لرأسمال الشركة .
 - 4 - برسلة ديون الشركة او جزء منها .
 - 5 - بتحويل أسناد القرض القابل للتحويل الى اسهم .
 - 6 - بتحويل الديون المترتبة عليها كلها او اي جزء منها بموافقته خطيه من اصحاب هذه الديون .
- ب - تكون القيمة الاسمية للاسهم الجديده معادله للقيمة الاسمية للاسهم القديمه ويجوز اصدار الاسهم الجديده بعلاوة اصدار يتم تحديد مقدارها وفقا لنصوص واحكام القانون وتقييد علاوة الاصدار الناتجة عن الفرق بين سعر الاصدار للسهم والقيمة الاسمية للسهم في حساب خاص يسمى (احتياطي علاوة الاصدار) ولا يجوز توزيعه على المساهمين كأرباح وتسري عليها الاحكام الخاصة بالاحتياطي الاجباري .
- ج - يجب ان يتضمن قرار زيادة رأس المال مدة الاكتتاب وشروطه وقيمة السهم وكيفية تسديده على ان يراعى في ذلك كله نصوص واحكام قانون الشركات وتطبق على الاسهم الجديده نفس الاحكام المتعلقة بالاسهم القديمه .
- د - يجوز للشركة تخفيض رأسمالها اذا كان زائدا عن حاجتها او طرأت عليها خساره ورأت معها انقاص رأسمالها بمقدار الخساره او اي جزء منها على ان تراعى في قرار التخفيض واجراءاته حقوق الغير المنصوص عليها في قانون الشركات .
- ه - يجري تخفيض رأسمال الشركة باحدى الطرق التاليه :

- 1 - تنزيل قيمة الاسهم بالغاء جزء من ثمنها المدفوع يوازي مبلغ الخساره في حالة وجود خساره في الشركة او باعادة جزء منه اذا رأت رأسمالها يزيد عن حاجتها .
- 2 - تنزيل قيمة الاسهم بالغاء جزء من ثمنها المدفوع يوازي مبلغ الخساره في حالة وجود خساره في



الشركة أو بإعادة جزء منه اذا رات رأسمالها يزيد عن حاجتها .

و – لا يجوز تخفيض رأسمال الشركة في اي حال من الحالات الى اقل من الحد الادنى المنصوص عنه في القانون .

8 – الأسهم :

أ – تصدر الأسهم بقيمتها الاسمية ولا يجوز اصدارها الاسمية ولا يجوز اصدارها باقل من هذه القيمة .

ب – تكون اسهم الشركة نقديه تسدد قيمتها دفعه واحده او على اقساط حسبما يقتضيه القانون او النظام او عينية تعطى مقابل عينية مقومه بالنقد وفقا لاحكام القانون .

ج – تعطى اسهم الشركة ارقاما متسلسله وتكون متساويه في الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينها .

9 – السهم غير قابل للتجزئه ولكن يجوز للورثه الاشتراك في ملكية السهم الواحد بحكم الخفيه فيه لموروثهم وينطبق هذا الحكم عليهم اذا اشتركوا في ملكية اكثر من سهم واحد من تركه مورثهم على ان يختاروا في الحاليتين احدهم ليمثلهم تجاه الشركة ولجيبها – واذا تخلفوا عن ذلك خلال المدة التي يحددها لهم مجلس ادارة الشركة يعين المجلس احدهم من بينهم .

10 – يصدر مجلس الاداره لكل مساهم بعد تسديد قيمة اسهمه شهادة تثبت ما يملكه من الاسهم في الشركة تكون محتومه بخاتم الشركة وموقعه من المفوضين بالتوقيع عنها على ان تتضمن البيانات التاليه :

أ – اسم الشركة ومركزها الرئيسي .

ب – اسم المساهم وعدد الاسهم التي يملكها ونوع مساهمته .

ج – الارقام المتسلسله لشهادات ملكية الاسهم .

11 – اذا فقدت وثيقة المساهمه او شهادة الاسهم او تلفت فلمالكها المسجل في سجل الشركة ان يطلب اعطاه وثيقة او شهادة بدل من الوثيقة المفقوده او التالفه , على ان يقوم بالاجراءات التي نص عليها القانون وتقديم الضمانات والبيانات التي يطلبها مجلس الاداره .

12 – لا يجوز استعمال اي جزء من اموال الشركة في سبيل شراء اسهمها .

13 – لا يلزم المساهمون الا بقدر قيمة اسهمهم وعليها لا يجوز مطالبتهم بما يزيد عن ذلك .

14 – أ – ان تحتفظ الشركة بسجل او اكثر تدون فيه اسماء المساهمين وعدد الاسهم التي يملكها كل منهم وارقامها وعمليات التحويل التي تجري عليها وايه بيانات اخرى تتعلق بها وبالمساهمين , وللشركة او تودع نسخه من هذه السجلات لدى اي جهه اخرى لمتابعة شؤون المساهمين وان تفوض تلك الجهه حفظ وتنظيم السجلات لمتابعة تلك الشؤون .



ب - يحق لأي مساهم في الشركة الاطلاع على سجل المساهمين كما يجوز لأي شخص آخر ذي علاقة او مصلحه ان يطلب من مجلس الاداره الاطلاع على ذلك السجل , فاذا رفض المجلس الطلب لأي سبب من الاسباب فللمراقب ان يكلف مجلس الاداره بالسماح لذلك الشخص بالاطلاع على السجل ويترتب على المجلس الاستجابة لذلك التكليف .

أقساط الاسهم :

15 - يغطي مؤسسو الشركة قيمة الاسهم التي اكتتبوا بها بالنسبه المحدوده في عقد التأسيس على ان لا يقل عن النسبه المحدده في القانون , وفي جميع الحالات لا يجوز ان تزيد مساهمة المؤسسة الواحد على (10 %) من مجموع راس المال .

16 - أ - تسدد قيمة الاسهم حسب النسب التي يقررها مجلس الاداره .

ب - يعتبر المساهم في الشركة مدينا لها بكامل قيمة القسط غير المدفوع عن اسهمه , فاذا لم يسدد ذلك القسط قبل انتهاء اليوم المعين لتسديده يحق لمجلس الاداره ان يحقق على المساهم فائده بالمعدل الذي يقرره البنك المركزي الاردني .

ج - يعتبر مالكو السهم الواحد او عدة اسهم بالاشتراك مسؤولين بالتضامن والتكافل عن دفع الاقساط المستحقه او تلك الاسهم .

17 - يحق للمساهم ان يسدد اقساط الاسهم المطلوبه منه للشركه قبل موعد استحقاقها وتفيد في حساب خاص لدى الشركه الا انه لا يستحق للمساهم عنها اية ارباح او فائده . كما لا يجوز لهذا او لغيره استردادها

مصادرة الاسهم :

18 - أ - اذا استمر المساهم في تخلفه عن تسديد ما هو مستحق عليه من قيمة اقساط اسهمه والفوائد المتحققه عليها فلمجلس الاداره الحق في بيع الاسهم بالطريقه التي يقررها في حدود ما يتفق واحكام القانون

ب - تعتبر قيود الشركه وسجلاتها المتعلقة بمعاملات البيع صحيحه وبينه على ذلك ما لم يثبت عكسها .



رهن الاسهم :

19 - أ - يجوز رهن السهم في الشركة على ان يثبت ذلك في سجل المساهمين وتوضع اشارة الرهن على وثيقة المساهمه او شهادة الاسم المرهونه .

ب - يجب ان ينص عقد رهن السهم على جميع الشروط المتعلقة به وبخاصه الطرف في العقد الذي ستؤول ارباح السهم خلال مدة رهنه .

ج - لا يجوز رفع اشارة الرهن عن السهم الا بعد تسجيل اقرار خطي من المرتهن في سجل الشركة يتضمن اسيفائه لحقوقه او بناء على حكم قضائي مكتسب الدرجة القطعيه .

20 - أ - يجوز لمجلس الاداره حجز السهم الذي يملكه اي مساهم في الشركة وحصته من ارباحها تأميناً للدين المترتب علنه للشركة .

ب - توضع اشارة الحجز على اي سهم من اسهم الشركة المسجله في سجل المساهمين اذا صدر قرار قضائي او من جهة رسميه مختصه ولا ترفع اشارة الحجز الى بناء على قرار صادر من الجبه التي اصدرته .

21 - اذا تقرر الحجز على سهم او فرض عليه اي قيد اخر يمنع التصرف به بقرار قضائي فعلى الشركة قبل تنفيذ القرار الاستضاح من السوق للتأكد من ان السهم لم تنتقل ملكيته في السوق الى غير المساهم قبل التاريخ الذي صدر فيه القرار القضائي .

22 - لا يجوز حجز اموال الشركة تأميناً او استيفاء للدين المترتب على احد المساهمين .

23 - تسري على حاجز الاسهم ومرتهنها جميع قرارات الهيئه العامه للشركة كما تسري على المساهم الراهن والمحجوز عليها .

نقل الاسهم وتحويلها :

24 - مع مراعاة احكام قانوني الشركات والسوق :

أ - يكون السهم قابلاً للتداول في السوق بعد تسديد ما لا يقل عن (50 %) من قيمته الاسمي .

ب - يتم بيع ونقل الاسهم وتحويلها بموجب العقود التي يتم ابرامها عن طريق السوق وتنشأ الحقوق والالتزامات بين البائع والمشتري لاسهم الشركة من تاريخ ابرام العقد في السوق .



ج - يجري نقل ملكية الاسهم بعد ان يبلغ السوق الشركه بالعقد خلال ثلاثة ايام على الاكثر من تاريخ ابرامه .

د - تثبت الشركه نقل ملكية الاسهم المباعه في سجلاتها خلال ثلاثة ايام على الاكثر من تاريخ استلام عقد البيع وتعتبر الاسهم مسجله حكما بمرور ثلاثة ايام على استلامها .

25 - لا يجوز للشركه شراء اسهمها لحسابها الخاص الا اذا الت اليها باندماج شركة اخرى بها او بشرائها لاسهم شركه اخرى كانت تملك اسهما في رأسمالها وعلى الشركه في اي من هذه الحالات التصرف بهذه الاسهم خلال سنتين من تاريخ اندماج الشركه الاخرى بها او تاريخ شراء الاسهم حسب مقتضى الحال .

26 - يكون باطلا قبول او تحويل او نقل اسهم الشركه في السوق في حالة من الحالات التاليه :

أ - اذا كان السهم مرهونا او محجوزا او مؤشرا عليه بأي قيد يمنع التصرف به .

ب - اذا كانت شهادة السهم مفقوده .

ج - اذا كان من الاسهم التاسيسييه ولم تمر سنتان على مح الشركه حق الشروع بالعمل .

د - في اي حالة اخرى تحظر فيها القوانين والانظمه المعمول بها تداول ذلك السهم في السوق .

27 - أ - كل من انتقل اليه ملكية سهم بسبب وفاة مالكه او افلاسه يحق له بعد ان يثبت لمجلس الاداره ملكيته لهذا السهم ان يسجل نفسه مساهما بالشركه او ان يجري التحويل الذي كان بإمكان مالك الاسهم المتوفي او المفلس اجرائه , ولا ينقص هذا من حق مجلس الاداره في قبول التحويل كما لو حول من مالك الاسهم نفسه هذه الاسهم قبل وفاته او افلاسه .

ب - يتمتع كل من انتقلت اليه ملكية سهم بسبب وفاة او افلاس مالكه بجميع حقوق المساهم الا انه لا يجوز له حضور اجتماعات الهيئات العامه قبل ان يسجل في سجل المساهمين .

ج - تنتقل الاسهم بالميراث وتسجل وفقا لقواعد تسجيل بيع الاسهم وذلك بطلب يقدمه الورثه او وكلاؤهم او وصيائهم الى السوق وتقسّم الاسهم بين ورثته وفقا للاحكام الشرعيه والنصوص القانونيه .

28 - في جميع الاحوال التي تنتقل فيها ملكية سهم الى شخص اخر بمقتضاالقانون فيعطى المساهم الجديد شهادة اسهم وفق احكام هذا النظام .



الاسهم العينية :

- 29 - أ - تصدر الاسهم العينية بموافقة الهيئه العامه للشركه وفق نصوص واحكام القانون وتعطى ارقاما متسلسله ويؤشر على الشهادة الخاصه بها بأنها اسهم عينية .
- ب - لا تعطى هذه الاسهم لمالكيها الا بعد اتمام الاجراءات القانونيه لتسليم المقدمات العينية للشركه .
- 30 - أ - يتمتع مالكو الاسهم العينية في الشركه بالحقوق التي يتمتع بها اصحاب الاسهم النقديه .
- ب - يحظر تداول الاسهم العينية قبل مرور سنتين على اصدارها الا اذا ان تداولها بين المؤسسين انفسهم واصولهم وفروعهم .
- ج - تعتبر الاسهم الناتجه عن اندماج شركه اخرى او أكثر معها اسهما عينية ولكن لا يسري عليها حظر التداول اذا كانت الشركه المندمجه تتداوله قبل الاندماج .

اسناد القرض :

- 31 - يحق للشركه بموافقة الهيئه العامه للشركه في اجتماع غير عادي ان تصدر اسناد قرض قابله للتداول بناء على توجيه مجلس الادارة وذلك بالشؤون والكيفيه التي يحددها القانون على ان لا تتجاوز قيمتها مجموع قيمة رأسمال الشركه المدفوع الا اذا اجازت لجنة الاصدارات غير ذلك .



ادارة الشركة

اولا : مجلس الادارة .

- 32 - أ - يتولى ادارة الشركة وتصريف شؤونها مجلس ادارة مؤلف من خمسة اعضاء يتم اختيارهم بطريق الانتخاب لمدة اربع سنوات وذلك وفقا للقوانين والانظمة المرعية والنظام الاساسي للشركة .
- ب - يستمر المجلس القائم في ادارة شؤون الشركة حتى يتم انتخاب المجلس الجديد على ان يتم ذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء دورة المجلس القديم .
- ج - اذا تأخر انتخاب مجلس الادارة الجديد لاي سبب من الاسباب فانه لا يجوز ان تزيد مدة التأخير في اي حالة من الحالات على ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء مدة المجلس القائم .
- د - اذا كان موعد عقد الاجتماع الذي استدعى اليه الهيئه العامه يقع قبل انتهاء مدة مجلس الاداره القائم بستة اشهر على الاكثر او يقع بعد انتهاء مدة المجلس بنفس المدة فيستمر هذا المجلس في عمله على ان ينتخب مجلس الاداره الجديد في اقرب اجتماع عادي للهيئه العامه .

33 - شروط عضوية مجلس الاداره وهي :

- أ - ان لا يقل عمر العضو عن واحد وعشرون سنة .
- ب - ان لا يكون موظفا في الحكومه او اي مؤسسه رسميه عامه .
- ج - ان يكون حائزا على خمسة الاف سهم على الاقل من اسهم الشركة .
- د - ان لا تكون الاسهم محجوزه او مرهونها و مقيده بأي قيد يمنع التصرف المطلق بها .
- ه - ان لا يكون عضوا في مجلس ادارة شركة مشابهه في اعمالها للشركة التي هو عضو في مجلس ادارتها او مماثله في غاياتها او تنافسها في اعمالها .

34 - أ - يبقى النصاب المؤهل للعضوية من اسهم اعضاء المجلس محجوزا خلال مدة عضويتهم وحتى مضي ستة اشهر من تاريخ انتهاء العضوية ولا يجوز التداول بها خلال تلك المدة ويعتبر هذا الحجز رهنا لمصلحة الشركة .

ب - تسقط تلقائيا عضوية كل عضو من اعضاء مجلس الاداره اذا نقص عدد الاسهم التي يجب ان يكون مالكا لها بحكم هذا النظام , وكذلك اذا تم تثبيت الحجز عليها بحكم قضائي اكتسب الدرجة القطعيه وكذلك اذا تم رهنها خلال مدة عضويته .

ج - لا تسري احكام هذه ماده على الاسهم المسجله باسم الحكومه والمؤسسات الرسميه العامه .



35 – أ – اذا ساهمت الحكومة او اي من المؤسسات الرسمية العامه او اي شخصية اعتباريه عامه اخرى في الشركة فتمثل في مجلس الادارة بعضو او اكثر بحسب نسبة مساهمتها في رأسمال الشركه , ويشترط في ذلك ان لا يعين اي شخص بمقتضى احكام هذه الماده في اكثر من مجلسي ادارة شركتين تساهم فيهما الحكومة بما في ذلك الشركات العربيه والاجنبيه .

ب – يجب ان يكون العضو الممثل للاشخاص المذكورين في الفقرة (أ) من هذه الماده حائزا على جميع شروط عضوية مجلس ادارة الشركه المنصوص عنها في هذا النظام وله ان يتمتع بجميع حقوق العضوية ويتحمل واجباتها .

ج – تستمر عضوية ممثل الحكومة او المؤسسه الرسميه العامه او الشخصيه الاعتباريه العامه الاخرى في مجال ادارة الشركه المقرر للمجلس ويجوز استبداله او انتادب من يحل محله بصوره مؤقتة في حال مرضه او غيابه على تبلغ الشركه خطيا في الخالتين .

د – تحدد الاحكام الخاصه بتعيين ممثلي الحكومة في مجلس الاداره وفقا للنصوص الوارده في قانوني الشركه والمؤسسه الاردنيه للاستثمار والانظمه الصادره بمقتضاها اي تشريع اخر يعدلها او يحل محلها

36 – اذا كان المساهم في الشركه شخصا اعتباريا من غير الاشخاص الاعتباريه العامه وانتخب عضوا في مجلس الاداره عليه ان يسمي شخصا طبيعيا خلال عشرة ايام من تاريخ انتخابه تتوافر فيه شروط ومؤهلات العضوية ليمثله في المجلس .

37 – أ – يجوز للشخص ان يكون عضوا في مجالس ادارة ثلاث شركات مساهمه عامه على الاكثر في وقت واحد بصفته الشخصيه , كما يجوز له ان يكون ممثلا لشخص اعتباري في مجالس ادارة ثلاث شركات مساهمه عامه على الاكثر وفي جميع الاحوال لا يجوز للشخص ان يكون عضوا في اكثر من مجالس ادارة خمس شركات مساهمه بصفته الشخصيه في بعضها وبصفته ممثلا لشخص اعتباري في بعضها الاخرى .

ب – على كل مرشح لعضوية مجلس الاداره ان يعلن خطيا عن اسماء الشركات التي يشترك في عضوية مجالس ادارتها .

38 – اذا انتخب شخص لعضوية مجلس الاداره وكان غائبا عند انتخابه فعليه ان يعلن عن قبوله بتلك العضوية او رفضها خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه نتيجة الانتخاب ويعتبر سكوته قبولا منه بالعضوية .

39 – لا يجوز ان سکون عضوا في مجلس الاداره اي شخص حکم عليه :



أ – بعقوبه جنائية .

ب – بأي عقوبة جنحيه في جريمه مخله بالشرف كالرشوه والاختلاس والشرقه والتزوير وسوء استعمال الامانه والشهادة الكاذبه والافلاس وبأي جريمه اخرى مخله بالاداب والاخلاق العامه .

40 – لا يجوز لرئيس مجلس الاداره او لاي عضو من اعضائه ان يتولى اي عمل او وظيفه في الشركه مقابل اجر او تعويض او مكافأه باستثناء ما نص عليه في القانون .

41 – لا يجوز للشركه ان تقدم قرضاً نقدياً من اي نوع الى رئيس مجلس الاداره او الى اي من اعضائه او الى اصول اي منهم او فروعه او زوجه , ويتثنى من ذلم البنوك والشركات الماليه التي يجوز لها ان تقرض ايا من اولئك ضمن غاياتها وبالشروط التي تتعامل بها مع عملائها الاخرين .

فقدان عضوية مجلس الاداره :

42 – يفقد رئيس مجلس الاداره وأي عضو من اعضاء المجلس عضويته في الاحوال التاليه :

أ – اذا تغيب دون عذر مشروع عن حضور اربع جلسات متتاليه من جلسات المجلس .

ب – اذا تغيب ولو بعذر مشروع مدة ستة اشهر متتاليه عن حضور جلسات المجلس .

ج – اذا افلس .

د – اذا وجد معتوها او مختل العقل .

هـ – اذا استقال من منصبه بموجب اشعار خطي .

و – اذا قام منفرداً او بالاشتراك مع اخرين باي عمل من شأنه منافسة الشركه ومضاربتها وعرقلة سير اعمالها .

43 – أ – اذا شغل مركز عضو في مجلس الاداره فيخلفه فيه عضو ينتخبه المجلس من بين المساهمين الحائزين على مؤهلات العضويه ويبقى هذا التعيين مؤقتاً حتى يعرض على الهيئه العامه في اول اجتماع لها كي تقوم باقراره او انتخاب من يملأ المركز الشاغر وفي الحالة الاخيريه يكمل العضو الجديد مدة سلفه في عضوية المجلس ويتبع هذا الاجراء كلما شغل مركز في مجلس الاداره .



ب - لا يجوز ان يزيد عدد الاعضاء الذين يعينون في مجلس ادارة في هذه الحالات على نصف عدد اعضاء المجلس فاذا شغل مركز عضو في المجلس بعد ذلك فتدعى الهيئة العامه لانتخاب مجلس ادارة جديد

صلاحيات وواجبات مجلس الادارة :

44 - يمارس مجلس الاداره جميع السلطات والصلاحيات اللازمه لاداره شؤون الشركه وتسيير امورها بمقتضى القانون واحكام هذا النظام ويتقيد المجلس بقرارات وتوجيهات الهيئات العامه .

45 - أ - يتوجب على مجلس الاداره ان يعد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء السنه الماليه للشركه البيانات التاليه :

1 - الميزانيه السنويه العامه وحساب الارباح والخسائر مدققين من مدققي حسابات قانونيين وتقريراً يتضمن شرحاً وافياً لأهم بنود الإيرادات والمصروفات .

2- خطة عمل الشركه للسنة التاليه .

3 - التقرير السنوي لمجلس الاداره عن اعمال الشركه خلال السنه الماليه .

ب - ترسل جميع هذه البيانات مع تقرير مدققي الحسابات الى كل مساهم بالبريد العادي مع الدعوة لاجتماع الهيئة العامه العادي .

ج - وترسل نسخ من جميع هذه البيانات المتقدم ذكرها الى المراقب والسوق والى مدققي الحسابات قبل الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامه بمدة لا تقل عن واحد وعشرين يوماً .

46 - على مجلس الادارة ان يتنشر الميزانيه العامه للشركه وحساب ارباحها وخسائرها وخلصه وافيه من التقرير السنوي للمجلس وتقرير مدققي الحسابات خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاد الهيئة العامه .

47 - يتوجب على مجلس الاداره ان يعد تقريراً كل ستة اشهر يبين فيه المركز المالي للشركه ونتائج اعمالها على ان يصدق من رئيس المجلس ويزود كل من المراقب والسوق بنسخه منه خلال ثلاثين يوماً من تقديمه للمجلس .

48 - أ - يضع مجلس الاداره قبل ثلاثة ايام على الاقل من الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامه للشركه في مركزها الرئيس كشفا مفصلاً لاطلاع المساهمين يتضمن البيانات التاليه :

1 - جميع المبالغ الماليه التي حصل عليها كل من رئيس واعضاء مجلس الاداره من الشركه خلال السنه الماليه من اجور واتعاب ورواتب وعلاوات ومكافات وغيرها .

2 - المزايا التي يتمتع بها كل من رئيس واعضاء مجلس الاداره من الشركه .



3. والمبالغ التي دفعت لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها.

4. التبرعات التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية مفصلة والجهات التي دفعت لها.

ب. يعتبر كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة وعن صحة البيانات التي تقدم بموجبها لاطلاع المساهمين عليها.

49. أ. يقوم رئيس المجلس بتمثيل الشركة والتوقيع عنها لدى الغير وأمام جميع الجهات والسلطات ويمارس الصلاحيات المخولة له بموجب القانون والأنظمة الأخرى المعمول بها في الشركة ويعتبر توقيعه كتوقيع المجلس بكامله في جميع علاقات الشركة مع الغير. وله أن يوكل من يشاء للقيام بأي أمر من أمور الشركة.

ب. يجوز أن يكون رئيس مجلس الإدارة متفرغاً لأعمال الشركة بموافقة ثلثي أعضاء المجلس. وفي هذه الحالة يحدد مجلس الإدارة الصلاحيات والمسؤوليات التي يحق لها ممارستها بوضوح كما يحدد أتعابه والعلوات التي يستحقها ويشترط في ذلك أن لا يكون رئيساً متفرغاً لمجلس إدارة أو مديراً عاماً لأي شركة مساهمة عامة أخرى.

إجراءات مجلس الإدارة:

50. أ. يجتمع مجلس الإدارة خلال سبعة أيام من تاريخ انتخابه وينتخب بالاقتراع السري أو بالطريقة التي يراها رئيس المجلس ونائب الرئيس.

ب. ينتخب المجلس عضواً مفوضاً أو أكثر ويكون له أو لهم حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين وفقاً لما يقرره المجلس بهذا الشأن.

ج. تزود الشركة مراقب الشركات بصورة عن قرارات انتخاب الرئيس ونائبه والأعضاء المفوضين خلال أسبوع من تاريخ اتخاذ هذه القرارات.

د. لمجلس الإدارة تفويض أي موظف في الشركة بالتوقيع عنها وذلك في حدود الصلاحيات التي يفوضها إليه.

51. يعين مجلس الإدارة أمين سر للمجلس ويحدد راتبه ليتولى تنظيم اجتماعاته وإعداد جداول أعماله وتدوين محاضر اجتماعاته وقراراته في سجل خاص وفي صفحات متتالية مرقمة بالتسلسل وتوقع من رئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا الاجتماع وتختم كل صفحة بخاتم الشركة.

52. أ. يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه أو بناء على طلب ربع أعضائه على الأقل يبينون فيها الأسباب الداعية لعقد الاجتماع فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة



لاجتماع المجلس خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه نسخة الطلب فلأعضاء الذين قدموا الطلب دعوة للانعقاد.

ب. يجب حضور الأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس لتكون اجتماعاته وقراراته قانونية.

ج. يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته في مركز الشركة الرئيسي أو في أي مكان آخر داخل المملكة إذا تعذر عقده في مركزها ويستثنى من ذلك الشركات التي لها فروع خارج المملكة حيث يحق لها عقد اجتماعين على الأكثر لمجلس إدارة الشركة في السنة خارج المملكة إذا تطلبت طبيعة العمل ذلك.

د. ينظم مجلس الإدارة اجتماعاته حسبما تستدعيه مصلحة الشركة على أن لا تقل اجتماعاته عن ستة مرات في السنة وأن ينقضي أكثر من شهرين دون عقد الاجتماع، ويبلغ المراقب بنسخة من الدعوة.

53. أ. تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الرأي الذي يسانده الرئيس.

ب. لا يجوز التصويت بالوكالة أو المراسلة في اجتماعات المجلس.

54. أ. ينظم لكل جلسة محضر يسجل في سجل يوقعه الرئيس والأعضاء الذين حضروا الجلسة.

ب. على العضو المخالف أن يسجل سبب مخالفته خطياً فوق توقيعه.

ج. يجوز إعطاء صورة عن كل محضر موقعة من الرئيس.

ثانياً: المدير العام:

55. أ. يعين مجلس الإدارة مديراً عاماً للشركة من ذوي الكفاءة ويحدد صلاحياته ومسؤولياته وراتبه ويفوضه بالإدارة العامة لها بالتعاون مع المجلس ضمن السياسة التي يقررها المجلس ويشترط فيه أن لا يكون مديراً عاماً لأكثر من شركة مساهمة عامة واحدة.

ب. يحق لمجلس الإدارة إنهاء خدمات المدير العام إذا تطلب ذلك مصلحة الشركة.

ج. يُعلم مجلس الإدارة مراقب الشركات والسوق خطياً عن تعيين المدير العام أو إنهاء خدماته وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ اتخاذ القرار.

56. يجوز تعيين رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو من أعضائه مديراً عاماً للشركة أو مساعداً أو نائباً له بقرار يصدر عن أكثرية ثلثي أصوات أعضاء المجلس على أن لا يشترك صاحب العلاقة في التصويت.



الهيئة العامة

أ. الهيئة العامة التأسيسية:

57. تجتمع الهيئة العامة التأسيسية وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات وتختص بما يلي:

أ. الاطلاع على تقرير المؤسسين وعلى جميع أعمال وإجراءات التأسيس والوثائق المؤيدة لها.

ب. إقرار قيم الأسهم العينية التي قدمها المؤسسون والمقدرة من لجنة الخبراء.

ج. الاطلاع على نفقات التأسيس ومناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

د. انتخاب مجلس الإدارة الأول للشركة.

هـ. انتخاب مدقق أو مدققي حسابات الشركة وتحديد أتعابهم.

و. إعلان تأسيس الشركة نهائياً.

58. تصدر قرارات الهيئة العامة التأسيسية للشركة بالأكثرية المطلقة الممثلة في الاجتماع على أنه لا يجوز للمكتتبين بأسهم عينية في الشركة التصويت على القرارات المتعلقة بهذه الأسهم.

59. تنتهي صلاحيات وأعمال لجنة المؤسسين للشركة فور انتخاب مجلس الإدارة الأول لها وعليها تسليم جميع المستندات والسجلات والوثائق الخاصة بالشركة إلى هذا المجلس.

ب. الهيئة العامة العادية:

60. تجتمع الهيئة العامة العادية مرة كل سنة بناء على دعوة من مجلس الإدارة في المكان والزمان اللذين عينهما بالاتفاق مع المراقب على أن لا يتجاوز زمان الاجتماع الأربعة أشهر التي تلي نهاية السنة المالية للشركة.

61. تشمل صلاحية الهيئة العامة العادية في اجتماعها السنوي العادي النظر في جميع الأمور المتعلقة بالشركة ومناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وبخاصة ما يلي:

أ. وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة.

ب. تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة والخطة المستقبلية لها.

ج. تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية الأخرى وأحوالها وأوضاعها المالية.



د. الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد الأرباح التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها بما في ذلك الاحتياطات والمخصصات التي نص عليها القانون ونظام الشركة على اقتطاعها.

هـ. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

و. انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية المقبلة وتحديد أتعابهم.

ز. أي موضوع آخر أدرجه مجلس الإدارة في جدول أعمال الاجتماع.

ح. أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال ويدخل في نطاق الاجتماع العادي للهيئة العامة وذلك وفق أحكام قانون الشركات.

62. أ. لا تعتبر الجلسة الأولى لاجتماع الهيئة العامة العادية قانونية ما لم يحضرها نصاب قانوني من مساهمين يمثلون أكثر من نصف أسهم الشركة.

ب. إذا لم يكتمل النصاب القانوني في الجلسة الأولى فيؤجل الاجتماع إلى جلسة ثانية تعقد خلال عشرة أيام من تاريخ الاجتماع الأول في نفس المكان والزمان المعينين له ويعلن عن ذلك في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأكثر، وفي هذه الحالة تعتبر الجلسة الثانية قانونية بأي عدد من الأسهم يمثل بها.

ج. الهيئة العامة غير العادية:

63. تجتمع الهيئة العامة غير العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة مباشرة أو بناء على طلب خطي مبلغ إلى المجلس من مساهمين يحملون ما لا يقل عن ربع أسهم الشركة وفي أي حالة أخرى نص عليها قانون الشركات.

64. أ. لا يكون اجتماع الهيئة غير العادي قانونياً ما لم يحضره مساهمون يمثلون أكثر من نصف أسهم الشركة.

ب. إذا لم يتم النصاب القانوني في الجلسة الأولى فيؤجل الاجتماع إلى جلسة ثانية تعقد خلال عشرة أيام من تاريخ الاجتماع الأول في نفس المكان والزمان المعينين له ويعلن عن ذلك في صحيفتين يوميتين ومحليتين على الأقل قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأكثر، ويعتبر الاجتماع الثاني قانونياً إذا حضره مساهمون يمثلون (40%) من أسهم الشركة على الأقل.

وإذا لم يكتمل النصاب القانوني في الجلسة الثانية يلغى الاجتماع مهما كانت أسباب الدعوة إليه.

ج. في حالة فسخ الشركة أو تصفيتها أو اندماجها بغيرها من الشركات يجب أن لا يقل مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع عن ثلثي أسهم الشركة.



65. أ. تختص الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي النظر في مناقشة الأمور التالية:

1. تعديل عقد التأسيس ونظامها الأساسي.

2. اندماج الشركة في شركة أخرى.

3. تصفية الشركة وفسخها.

4. إقالة رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائها.

5. بيع الشركة أم تملك شركة أخرى كلياً.

6. زيادة رأس مال الشركة وتخفيضه.

7. إصدار أسناد القرض.

ب. لا يجوز بحث الموضوعات الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة إلا إذا ذكرت صراحة بالنص الكامل في الدعوة الموجهة إلى المساهمين.

ج. تصدر قرارات الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي بأكثرية (75%) من مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع. وتخضع قراراتها لإجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المقررة في القانون.

66. يجوز أن تبحث الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي الأمور الداخلية ضمن صلاحياتها في الاجتماع العادي وتصدر قراراتها في هذه الحالة بالأغلبية المطلقة الممثلة في الاجتماع.

67. أ. يحق للهيئة العامة في اجتماع غير عادي تعقده إقالة رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو من أعضائه باستثناء الأعضاء الممثلين لأسهم الحكومة أو أي شخص اعتباري عام وذلك بناء على طلب موقع من مساهمين يملكون ما لا يقل عن (30%) من أسهم الشركة ويقدم طلب الإقالة إلى مجلس الإدارة وتبلغ نسخة منه إلى المراقب. وعلى رئيس المجلس دعوة الهيئة العامة لعقد اجتماع غير عادي لها خلال عشرة أيام من تاريخ تقديم الطلب إليه لتتخذ الهيئة العامة فيه وإصدار القرار الذي تراه مناسباً بشأنه وإذا لم يتم عقد الاجتماع بدعوة الهيئة العامة إلى الاجتماع يتولى المراقب دعوتها على نفقة الشركة.

ب. تتولى الهيئة العامة مناقشة طلب الإقالة وسماع أقوال الشخص المراد إقالته ويجري بعد ذلك التصويت عليه بالاقتراع السري.

في حالة فسخ الشركة أو تصفيتها أو اندماجها بغيرها من الشركات يجب أن لا يقل مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع عن ثلثي أسهم الشركة.



القواعد العامة لاجتماعات الهيئة العامة:

68. أ. يقوم مجلس الإدارة بتوجيه الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة إلى كل من:

1. مساهمي الشركة وترسل لكل منهم بالبريد العادي ويجوز تسليمها باليد للمساهم مقابل التوقيع بالاستلام أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون وذلك قبل انعقاد الاجتماع بأربعة عشر يوماً على الأقل.

2. مراقب الشركات ومدققي حسابات الشركة قبل خمسة عشر يوماً على الأقل قبل انعقاد الاجتماع، ويعتبر أي اجتماع تعقده الهيئة العامة باطلاً إذا لم يحضره المراقب أو مندوبه ومدقق حسابات الشركة.

ب. يعلن عن الدعوة في صحيفتين يوميتين لميتين مرتين متتاليتين قبل مدة لا تزيد عن أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع في إحدى وسائل الإعلام الصوتية أو المرئية ولمرة واحدة قبل ثلاثة أيام على الأكثر، ويجب أن يذكر في الدعوة مكان ويوم وساعة الاجتماع.

69. يجب أن يرفق بالدعوة جدول أعمال الهيئة العامة وتقرير مجلس إدارة الشركة وميزانيتها السنوية وحساباتها الختامية وتقرير مدققي الحسابات والبيانات الأخرى المقررة.

70. أ. لكل مساهم سدد قبل اجتماع الهيئة العامة بثلاثة أيام على الأقل جميع ما عليه من أقساط أو فوائد مستحقة للشركة حق حضور اجتماعات الهيئات العامة والمشاركة في أبحاثها والتصويت على قراراتها.

ب. لكل مساهم عدد من الأصوات يساوي عدد أسهمه التي يملكها أصالة ووكالة ووفق النسبة التي يحددها القانون.

71. أ. يجوز للمساهم أن يوكل أحد المساهمين لحضور الاجتماعات التي تعقدها الهيئات العامة بالنيابة عنه بموجب وكالة خطية حسب القسيمة المعدة لهذا الغرض.

ب. يجب أن تودع القسيمة في مركز الشركة قبل ثلاثة أيام على الأقل من التاريخ المحدد للاجتماع ويتولى المراقب أو من ينتدبه تدقيقها.

ج. تكون الوكالة صالحة لحضور الوكيل لأي اجتماع آخر يؤجل إليه اجتماع الهيئة العامة.

د. يجوز أن يكون صك تعيين الوكيل حسب الصيغة المبينة أدناه أو بأية صيغة أخرى يقرها مجلس الإدارة ويوافق عليها مراقب الشركات:



إلى شركة حديد الأردن المساهمة العامة المحدودة

أنا الموقع أدناه بصفتي مساهماً في شركة حديد الأردن "المساهمة العامة المحدودة" قد عينت وكلياً من عني وممثلاً لي في الاجتماع (العادي أو غير العادي حسب الحال) والذي تعقده الشركة في اليوم من شهر سنة والذي سيعقد في وفي أي اجتماع آخر يُؤجل إليه ذلك الاجتماع وفوضته بأن يصوت باسمي وبالنيابة عني.

تحريراً في هذا اليوم من شهر سنة

اسم الشاهد توقيع الشاهد توقيع الموكل

هـ. يقتضي أن يقرن صك تعيين الوكيل موقعاً بإمضاء الموكل أو وكيله القانوني المفوض بذلك كتابة حسب الأصول، فإن كان الموكل هيئة مسجلة فيكون الصك المذكور مختوماً بختم الهيئة أو موقعاً عليه بإمضاء موظفين من موظفيها أو وكيل عنها مفوض بذلك.

72. يعتبر حضور ولي أمر وصي أو ممثل الشخص الاعتباري المساهم في الشركة بمثابة حضور قانوني للمساهم الأصيل لاجتماع الهيئة العامة ولو كان الولي أو الوصي أو ممثل الشخص الاعتباري غير مساهم في الشركة.

73. أ. ينظم جدول حضور عند انعقاد الهيئة العامة تسجل فيه أسماء المساهمين الحاضرين وعدد الأصوات التي يمثلها كل منهم أصالة ووكالة وتؤخذ توافيقهم على الجدول ويحفظ هذا الجدول لدى الشركة.

ب. يعطى المساهم بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يحملها ممهورة بخاتم الشركة وتوقيع المراقب أو مندوبه المشرف على عملية تسجيل المساهمين.

74. أ. يرأس اجتماع الهيئة العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه في حال غيابه أو من ينتدبه المجلس في حال غيابهما.

ب. على مجلس الإدارة حضور اجتماع الهيئة العامة بعدد لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد مجلس الإدارة ولا يجوز التخلف عن الحضور بغير عذر مقبول.

75. أ. يعين رئيس اجتماع الهيئة العامة كاتباً ما بين المساهمين أو من موظفي الشركة لتدوين



محضر وقائع الجلسة كما يعي عددا من المراقبين لا يقل عن اثنين لجمع الاصوات وفرزها ويتولى المراقب او من يمثله اعلان النتائج التي يسفر عنها .

ب - يجب ان ينظم محضر بوقائع اجتماع الهيئة العامة يدرج فيه النصاب القانوني للاجتماع والامور التي عرضت فيه القرارات التي اتخذ بشأنها وعدد الاصوات المؤيدة لكل قرار والمعارضه له والاصوات التي لم تظهر والمداومات التي يطلب المساهمون اثباتها في المحضر ويوقع هذا المحضر من رئيس الاجتماع والمراقب والكاتب .

ج - يجب توثيق هذا المحضر في سجل خاص يعد في الشركة لهذه الغايه وعلى مجلس الاداره ان يرسل نسخه موقعه منه للمراقب خلال عشرة ايام من تاريخ عقد اجتماع الهيئة العامة .

د - يحق للمراقب اعطاء صورته مصدقه عن محضر الهيئة العامة لاي مساهم مقابل الرسوم المقرره بموجب احكام القانون .

76- أ - تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة في اي اجتماع تعقده ملزمه لمجلس الاداره ولجميع المساهمين الذين حضروا الاجتماع والذين لم يحضروه , على ان تكون تلك القرارات قد اتخذت وفقا لاحكام القانون .

ب - يجوز الطعن لدى المحكمه في قانونية اي اجتماع عقدته الهيئة العامة والقرارات التي اتخذتها فيه ولا تسمع الدعوى بذلك بعد مضي ثلاثة اشهر على عقد الاجتماع ولا يوقف الطعن تنفيذ اي قرار من قرارات الهيئة العامة الا بعد صدور الحكم القطعي ببطلانه .



حسابات الشركة

السنة المالية

77. أ. تبدأ السنة المالية للشركة في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة نفسها.

ب. تحتفظ الشركة بدفاتر وسجلات حسابية منظمة وفق الأصول المحاسبية المتعارف عليها.

توزيع الأرباح والمكافآت:

78. أ. لا يجوز للشركة توزيع أي عوائد على المساهمين فيها إلا من أرباحها.

ب. يجب اقتطاع ما نسبته (10%) من أرباحها السنوية الصافية لحساب الاحتياطي الإجمالي ولا يجوز وقفه قبل أن يبلغ حساب الاحتياطي الإجمالي المتجمع ما يعادل مقدار رأس المال.

ج. لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجمالي على المساهمين.

د. يجوز اقتطاع جزء من الأرباح لحساب الاحتياطي الاختياري على أن لا يزيد على (20%) من أرباحها السنوية الصافية، ويستعمل هذا الاحتياطي في الأغراض التي يقرها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه كله أو جزء منه كأرباح على المساهمين إذ لم يستعمل في تلك الأغراض.

79. على الشركة أن تخصص ما لا يقل عن (1%) من أرباحها السنوية الصافية لإنفاقه على دعم البحث العلمي والتدريب المهني لديها، ولها أن تقدم هذه المخصصات إلى الهيئات الأخرى المعنية لتقوم بهذه لمصلحة الشركة.

80. أ. تحدد مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بنسبة (10%) من الربح الصافي القابل للتوزيع على المساهمين بعد تنزيل جميع الاحتياطات والضرائب وبعد أقصى خمسة آلاف دينار لكل عضو في السنة.



ب. أما إذا لحقت الشركة خسائر بعد تحقيق الأرباح فيعطى لكل من الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة تعويضاً عن جهدهم في إدارة الشركة بمعدل (20 دينار) عن كل جلسة من جلسات مجلس الإدارة أو أي اجتماع للجان المنبثقة عنه على أن لا تتجاوز هذه المكافآت مبلغ (600) دينار في السنة لكل عضو.

ج. يقرر مجلس الإدارة من وقت لآخر مقدار النفقات للانتقال والسفر لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة أو لأي عضو من أعضائه يقوم بناء على طلب المجلس بعمل خاص يستوجب خبرة فنية وكفاءة خاصة للشركة لا يدخل ضمن وظيفته كعضو في المجلس باستثناء اللجان الدائمة أو المؤقتة المنبثقة عن المجلس.

81. يجوز للشركة بموافقة الهيئة العامة والمدة التي تقررها تدوير مبلغ من الأرباح على أن تزيد على (5%) من الأرباح السنوية المعدة للتوزيع وبعاد توزيعها على المساهمين بعد انقضاء تلك المدة.

82. أ. ينشأ حق المساهم في الأرباح السنوية للشركة بعد صدور قرار الهيئة العامة بتوزيعها.

ب. يكون الحق في استيفاء الربح تجاه الشركة لمالك السهم المسجل في سجلاتها في التاريخ الذي تقررته الهيئة العامة في اجتماعها الذي توافق فيه على توزيع الأرباح.

ج. تلتزم الشركة بدفع الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين خلال سنتين يوماً من تاريخ اجتماع الهيئة العامة، وفي حال الإخلال تلتزم الشركة بدفع فائدة للمساهم بمعدل أعلى سعر فائدة على الودائع قرره البنك المركزي الأردني خلال سنة التوزيع قبل دفع الأرباح على أن لا تتجاوز مدة تأخير دفع الأرباح ستة أشهر من تاريخ استحقاقها.



صندوق الادخار:

83. يجوز للشركة إنشاء صندوق ادخار خاص لمستخدميها يتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة إدارياً ومالياً وذلك بموجب نظام خاص يصدره مجلس الإدارة.

مدققو الحسابات:

84. أ. تنتخب الهيئة العامة من بين مدققي الحسابات المرخصين بمزاولة المهنة مدققاً أو أكثر لحسابات الشركة لمدة سنة وتحدد أتعابهم وتنظم واجباتهم وصلاحياتهم بمقتضى الأحكام والنصوص الواردة في القانون والأصول المتبعة بتدقيق الحسابات.

ب. لا يجوز لمدقق الحسابات أن يذيع للمساهمين في مقر اجتماع الهيئة العامة للشركة أو في غيره من الأماكن أو الأوقات إلى غير المساهمين ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله لديها وإلا وجب عزله ومطالبته بالتعويض.

الحل والتصفية:

85. تحل الشركة في الأحوال التالية:

- أ. انتهاء المدة المعينة للشركة ما لم تقرر الهيئة العامة تمديد لها.
- ب. بإتمام الغاية التي تأسست الشركة من أجلها أو باستحالة إتمامها.
- ج. بصدور قرار من الهيئة العامة للشركة بفسخها وتصفيتها.
- د. في أي وقت عند وقوع خسارة تزيد عن نصف رأسمال الشركة.
- هـ. في الأحوال الأخرى التي نص عليها قانون الشركات أو القوانين الأخرى المرعية.



86. متى جرت تصفية اختيارية للشركة تتوقف الشركة عن السير في أعمالها من ابتداء التصفية إلا ما فيما هو ضروري لتحسين سير التصفية، وتستمر صفة الشركة القانونية والسلطات المخولة لها بصفقتها هذه إلى نهاية تصفية الشركة ويمثلها المصفي لغاية فسخها عند انتهاء إجراءات التصفية.

87. في حالة حل الشركة لأي سبب من الأسباب تقرر الهيئة العامة غير العادية طريقة تصفية الشركة وتعيين مصف لها أو أكثر للإشراف على أعمال الشركة والمحافظة على أموالها وموجوداتها كل ذلك وفق أحكام قانون الشركات، على أن يزود المراقب والسوق بنسخة من قرار التصفية خلال ثلاثة أيام من صدوره وعلى المراقب نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل خلال مدة لا تزيد عن سبعة أيام من تاريخ تبليغه القرار.

الإعلانات والإخطارات:

88. ترسل الشركة الإعلانات والإشعارات والاختصاصات إلى كل عضو من أعضائها إما بتسليمها له بالذات أو بإرسالها إليه بالبريد المسجل إلى عنوانه المسجل أو إلى العنوان الذي أعطاه لها في الأردن إذا لم يكن له عنوان مسجل فيها لتبليغه الإخطارات وإعلاناتها ومتى أرسل الإخطار أو الإعلان أو الإشعار في البريد فيعتبر بأنه تبلغ إذا عنوان الكتاب المتضمن الإعلان أو الإخطار أو الإشعار بالضبط وألصقت عليه الطوابع اللازمة ووضع في البريد، ويعتبر أنه تبلغ في الميعاد الذي يمكن أو يوزع فيه حسب سير البريد العادي ما لم يثبت خلاف ذلك.

89. إذا لم يكن لعضو من أعضاء الشركة عنوان مسجل في الأردن ولم يقدم للشركة عنواناً في الأردن لتبليغه الإخطارات والإعلانات فيعتبر إرسال الإعلان والإخطار إلى عنوانه ونشرة في جريدة تصدر في جوار مركز الشركة المسجل تبليغاً كافياً له في اليوم الذي نشر فيه الإعلان أو الإخطار.

90. يجوز للشركة أن تبلغ الإعلانات والإخطارات للذين يحملون سهماً من أسهمها بالاشتراك وذلك بإرسال الإعلان والإخطار إلى الشخص الذي ورد اسمه أولاً في سجلها عن ذلك السهم.

91. يجوز للشركة أن تبلغ الإعلانات والإشعارات والإخطارات إلى الذين يصبحون ذوي حقوق في أسهمها من جراء وفاة عضو أو إفلاسه وذلك بإرسالها إليهم بالبريد المسجل بكتاب مستوف طوابع



البريد اللازمة ومعنون باسمهم أو بصفتهم ممثلي المتوفي أو وكلاء طابق المفلس أو بأية صفة كهذه إلى العنوان في الأردن الذي أعطاه الأشخاص الذين يدعون بحقوق في الأسهم إن وجد عنوان كهذا أو بتبليغ الإعلانات أو الإخطارات بأية طريقة يجوز لها أن يبلغ فيها العضو فيما لو لم يمن أو يفلس ريثما يعطي عنوان التبليغ في الأردن.

92. ترسل الدعوة لحضور الاجتماعات العامة بالطريقة المعنية سابقاً إلى:

أ. كل عضو من أعضاء الشركة بما في ذلك مالكي شهادات الأسهم.

ب. كل من له حق في سهم من أسهم الشركة من جراء وفاة عضو من أعضائها أو إفلاسه الذي لولا وفاته لكان يحق له استلام دعوة للاجتماع. لا يحق لأي شخص آخر أن يستلم دعوة لحضور الاجتماعات العامة.

دعوة مراقبة الشركات



مواد عامة

93. على كل من رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة وعلى كل من مديرها العام والمديرين الرئيسيين فيها أن يقدم إلى مجلس الإدارة في أول اجتماع يعقده بعد انتخابه إقراراً خطياً بما يملكه هو وكل من زوجته وأولاده القاصرين من حصص وأسهم في الشركة والشركات الأخرى إذا كانت الشركة مساهمة في تلك الشركات وبكل تغيير يطرأ على هذه البيانات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوع التغيير وعلى مجلس الإدارة أن يزود المراقب والسوق بنسخ عن هذه البيانات وأي تغيير يطرأ عليها خلال سبعة أيام من تقديمها.

94. أ. لا يجوز أن يكون لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو المدير العام أو أي موظف يعمل في الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة لو لحسابها.

ب. يستثنى من ذلك أعمال المقاولات والتعهدات والمناقصات العامة التي يسمح فيها لجميع المتنافسين الاشتراك في العروض على قدم المساواة وفي هذه الحالة يجب أن يوافق ثلثا أعضاء مجلس الإدارة على عرض العضو المشترك دون أن يكون له حق حضور جلسة المداولة في الموضوع المتعلق به وتجدد هذه الموافقة من مجلس الإدارة سنوياً.

ج. كل من يخالف أحكام هذه المادة من الأشخاص المشار إليهم يعزل من منصبه أو وظيفته في الشركة.

95. يحظر على رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة ومديرها العام أي موظف يعمل فيها:

أ. أن يتعامل بأسهم الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بناء على معلومات اطلع عليها بحكم منصبه أو عمله في الشركة كما لا يجوز أن ينقل هذه المعلومات لأي شخص آخر بقصد إحداث تأثير في أسعار أسهم هذه الشركة أو أي شركة تابعة أو قابضة أو حليفة للشركة التي هو عضو أو موظف فيها أو إذا كان من شأن النقل إحداث ذلك التأثير ويقع باطلاً كل تعامل أو معاملة



تنطبق عليها مثل هذه الأمور ويعتبر الشخص الذي قام بذلك مسؤولاً عن الضرر الذي أحدثه بالشركة أو بمساهمتها أو بالغير إذا أثير بشأنها قضية.

ب. أن يفشي إلى أي مساهم في الشركة أو إلى غيره أي معلومات أو بيانات تتعلق بالشركة وتعتبر ذات طبيعة سرية بالنسبة لها وكان قد حصل عليها بحكم منصبه في الشركة أو قيامه بأي عمل لها أو فيها وذلك تحت طائلة العزل والمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالشركة ويستثنى من ذلك المعلومات التي تجيز القوانين والأنظمة المعمول بها نشرها، ولا تحول موافقة الهيئة العامة على إبراء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من هذه المسؤولية.

96. رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة مسؤولون بالتضامن والتكافل تجاه الشركة والمساهمين والغير عن:

أ. تقصيرهم أو إهمالهم في إدارة الشركة غير أنه في حالة تصفية الشركة وظهور عجز في موجوداتها بحيث لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها وكان سبب هذا العجز التقصير أو الإهمال من رئيس وأعضاء المجلس أو المدير العام في إدارة الشركة أو مدققي الحسابات للمحكمة أن تقرر تحميل كل مسؤول عن هذا العجز ديون الشركة كلها أو بعضها حسب مقتضى الحال، وتحدد للمحكمة المبالغ الواجب أدائها وما إذا كان المسببون للخسارة متضامنين في المسؤولية أم لا.

ب. عن كل مخالفة ارتكبتها أي منهم أو جميعهم للقوانين والأنظمة المعمول بها ولنظام الشركة من أي خطأ في إدارة الشركة ولا تحول موافقة الهيئة العامة على إبراء ذمة مجلس الإدارة دون الملاحقة القانونية لرئيس وأعضاء المجلس.

ج. تكون المسؤولية المنصوص عليها في الفقرة (ب) أعلاه إما شخصية تترتب على عضو أو أكثر من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو مشتركة بين رئيس وأعضاء المجلس ويكونون جميعهم في هذه الحالة الأخيرة مسؤولين بالتضامن والتكافل عن التعويض عن الضرر الذي نتج عن المخالفة أو الخطأ على أن لا تشمل هذه المسؤولية أي عضو أثبت اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ وفي جميع الأحوال لا تسمح الدعوى بهذه المسؤولية بعد مرور خمس سنوات على تاريخ اجتماع الهيئة العامة الذي صادقت فيه على الميزانية السنوية والحسابات الختامية للشركة.



97. تلتزم الشركة بتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس إدارتها وبالتصرفات التي يجريها في حدود اختصاصه كما تلتزم الشركة بتعويض أي ضرر ينشأ عن الأعمال والتصرفات غير المشروعة التي يقوم بها أي من أعضاء المجلس أو تصدر عنه في إدارة الشركة أو باسمها ولها حق الرجوع عليه بقيمة التعويض الذي تكبدته.

98. إذا قدم رئيس وأعضاء مجلس إدارتها استقالاتهم أو فقد المجلس نصابه القانوني بسبب استقالة عدد من أعضائه فعلى الوزير المختص تشكيل لجنة مؤقتة من ذوي الخبرة والاختصاص بالعدد الذي يراه مناسباً ويعين لها رئيساً ونائباً له من بين أعضائها لتتولى إدارة الشركة ودعوة الهيئة العامة لها للاجتماع خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ انتخاب مجلس إدارة جديد للشركة، ويمنح رئيس اللجنة وأعضاؤها مكافأة على حساب الشركة وفقاً لما يقرره الوزير.

99. على مجلس إدارة الشركة أو مدققي حساباتهم أو كليهما تبليغ المراقب إذا تبين أن الشركة تعاني من أوضاع مالية أو إدارية سيئة أو تتعرض لخسائر جسيمة تؤثر على حقوق المساهمين فيها أو على دائنيها وذلك تحت طائلة المسؤولية التقصيرية في حالة عدم التبليغ ذلك وللوزير المختص في أي من هذه الحالات بناء على تنسيب المراقب حل مجلس إدارة الشركة وتشكيل لجنة إدارة من ذوي الخبرة والاختصاص بالعدد الذي يراه مناسباً لمدة سنة قابلة للتجديد لسنة أخرى ويعين رئيساً لها أو نائباً للرئيس من بين أعضائها وعليه في هذه الحالة دعوة الهيئة العامة خلال تلك المدة لانتخاب مجلس إدارة جديد للشركة ويمنح رئيس اللجنة وأعضاؤها مكافأة على حساب الشركة وفقاً لما يقرر الوزير.

100. يحق للمراقب والشركة ولأي مساهم فيها إقامة الدعوة وفق ما تفرضه النصوص الواردة في أحكام قانون الشركات.

101. أ. لا يمكن الاحتجاج بالإبراء الصادر عن الهيئة العامة إلا إذا سبقه بيان حسابات الشركة السنوية وإعلان تقرير مدققي الحسابات.

ب. لا يشمل هذا الإبراء إلا الأمور التي تمكنت الهيئة العامة معرفتها.

102. تلتزم الشركة بإعادة المبالغ الزائدة عن الاكتتاب إلى المكتتبين في موعد أقصاه ثلاثين يوماً من تاريخ إغلاق الاكتتاب وفي حالة تجاوز هذه المدة تصبح الشركة ملزمة بدفع الفوائد التي استحققت



على هذه الأموال المودعة في حساب الشركة على أن لا يقل معدل الفائدة عن (7%) في جميع الأحوال ويبدأ احتساب الفائدة بعد شهر من تاريخ إغلاق الاكتتاب، ويجب أن ينص على ذلك في نشرة الإصدار، على أنه في جميع الأحوال يجب إعادة المبالغ الزائدة مع فوائدها إلى المكتتبين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إغلاق الاكتتاب.

أحكام عامة

103. تسري أحكام قانون الشركات وغيره من القوانين والأنظمة الأردنية ذات العلاقة والسارية المفعول على جميع شؤون الشركة التي لم ينص عليها عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة وحيثما تتعارض أو تتناقض تلك الأحكام مع الأحكام الواردة في عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساسي.

وزارة مراقبة الشركات

